A-077

التحديات القانونية للمعاملات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي

(الاطار القانوني للذكاء الاصطناعي)

Legal Challenges of Electronic Transactions and Artificial Intelligence: The Legal Framework for Artificial Intelligence

د. طارق حسين عبدالله أبو عميد –دكتوراه في الشريعة والقضاء– محاضر في القانون والتحكيم الدولي القانوني بليبيا والوطن العربي . أ.د. محمود محمد على محمود ادريس— استاذ مساعد بكلية الشريعة والقانون– جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. أ.د. أحمد شكران بحر الدين— استاذ مساعد بكلية الشريعة والقانون– جامعة العلوم الاسلامية الماليزية

Dr.TAREK. H AB ABUAMIED

E-mail: Tareq4444@yahoo.com

Dr.Mahmoud Mohmed Ali Mahmoud Idriss

E-mail:mmali10@hotmali.com

Dr.Ahmad Syukran Baharuddin

E-mail: ahmadsyukran@usim.edu.my

الملخص:

تناول هذا البحث التحديات القانونية للمعاملات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، والاطار القانوني للذكاء الاصطناعي والتنظيم التشريعي، إلى إن الذكاء الاصطناعي هو عبارة عن العلم الذي يهدف إلى جعل الآلة تقوم بتنفيذ المهام البشرية التي تحتاج إلى قدرات فكرية وذهنية معقدة، وهي بذلك تحاكي السلوك البشري، ومدى أهمية تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، والذي يمكن أن يحقق طفرة حقيقية في جميع المجالات، وأيضا تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على القواعد الدستورية، وذلك من خلال بيان تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحق في الخصوصية، وتأثيرها على الحق في عدم التمييز، وبما أن العدالة الناجزة والتعويض عن الأضرار وعدم افلات المجرمون الجدد من العقاب تحتم بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي إذ تبين أن الذكاء الاصطناعي هو مجموعة من البيانات والمعلومات التي تزود بها اجهزة الحاسوب او النائب الالكتروني لغرض القيام بعمل ما، حيث ان التطور التاريخي والتشريعي للذكاء الاصطناعي، ثم بينا مدى كفاية القواعد التشريعية في المسئولية المدنية والجنائية لحكم العلاقات الناشئة عن استعمال أنظمة الذكاء الاصطناعي المتزايدة، ان تطوير المنظومة القانونية الحالية، وإصدار قانون ينظم عمل الذكاء الاصطناعي بكل ما هو موجود من خلال التطورات الحاصلة في هدا العصر.

ومما لاشك فيه، إن التطور التكنلوجي في مجال أنظمة الذكاء الاصطناعي، له تأثير على تصرفات الأنسان، وهو ما يدفعنا الى البحث في الإشكاليات القانونية الناتجة عن هذه التصرفات ومنها مدى إمكانية تطبيق احكام المسئولية المدنية والجنائية على أنظمة الذكاء الاصطناعي، السؤال هنا يقول هل ان المبرمج للذكاء الاصطناعي هو من يتحمل المسئولية القانونية عن افعال الذكاء الاصطناعي .

كلمات مفتاحية: (التحديات ، القانونية ، المعاملات، الالكترونية، الذكاء، الاصطناعي).

مقدمة:

يتطور العالم بشكل متسارع جداً، في ظل الثورة الصناعية الرابعة وعصر الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الاشياء والعالم الافتراضي، لذا اصبح الذكاء الاصطناعي هو من يتولى القيام بمهام الإنسان، وشغل الذكاء الاصطناعي وظائف البشر، وبالتالي مهما بلغت درجة دقة وتطور الذكاء الاصطناعي، لابد ان يرتكب خطأ، وبالتالي ارتكابه للجرائم، او قد يقوم بأعمال يترتب عليها حدوث ضرر للغير، مما يستتبع العمل على تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي، مع أهمية الحفاظ على حقوق الإنسان، وفائدة المستخدمين، بحيث تعطى الأولوية لزيادة رفاهية الانسان، وايجاد معايير اخلاقية لعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي.

إن ‘‘خصوصية’’ أنظمة الذكاء لاصطناعي، تمثل النقطة الأساس لحث الفقه والقضاء والمشرع، على تطوير قواعد المسئولية المدنية، خاصة بعد ان اصبحت أنظمة الذكاء الاصطناعي، من ضمن ضروريات الحياة الحديثة، حيث تتمتع بقدرات التسيير الذاتي والتفاعل مع محيطها الخارجي.

بدأت مناقشة ظاهرة الذكاء الاصطناعي، في إطار القانون منذ بداية الستينات من القرن الماضي، وقد اخذ هذا الموضوع باهتمام متزايد من قبل المتخصصين منذ العام 2010، ويعود السبب في ذلك هو الاستخدام اليومي والمتكرر في الحياه اليومية، لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يعود بالتحديات القانونية المحددة التي تفرضها هذه التكنولوجيا، حيث ان الذكاء الاصطناعي وفي الوقت الحاضر، يؤدي دوراً هاماً في التوجه الاوروبي نحو التشغيل الآلي، ومن المفترض ان الذكاء الاصطناعي سيؤدي الى تغيير اسلوب العمل الاقتصادي للشركات، بما يؤدي الى احداث اثراً كبيراً في المجتمع، لذا كانت هناك مساعٍ حثيثة لتنظيم مجال الذكاء الاصطناعي ذاته، ثم تعيين حدوده، للحيلولة دون تطور ما يعرف ‘‘بالذكاء الاصطناعي العام’’ اي نظام ‘‘الذكاء’’ المماثل لقدرة البشر الذهنية، او حتى التفوق عليها

يهدف الذكاء الاصطناعي الى محاولة فهم "الذكاء الاصطناعي" من خلال انشاء برامج للحاسب الآلي، قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء، بإمكانهُا اتخاذ قرار، او موقف معين، بناءً على وصف لهذا الموقف، على ان تقوم هذه الآلات بإيجاد حل لهذه المسالة، من خلال اتخاذ القرار بالرجوع الى العمليات الاستدلالية المتنوعة، التي سبق وان تم تزويد البرنامج بها .

مخاطر وتحديات الذكاء الاصطناعي.

أنظمة الذكاء الاصطناعي أصبحت أكثر قدرة وفاعلية، حيث يمكن لنماذج الذكاء الاصطناعي إنشاء نصوص وصور وفيديو يصعب تمييزها عن ذلك المحتوى الذي يصنعه الإنسان، وشاهدنا أخيرا كثيرا من هذه النماذج القوية وعديدا من تطبيقاتها المفيدة، التي تحدثت عنها في مقالات سابقة، كمفهوم واستخدام وانتشار في كثير من المجالات بمستويات عدة، وكيف أنها أصبحت الآن محطة للأنظار لخوض التنافس الاستثماري القوي بين كثير من دول العالم سواء كان ذلك اقتصاديا أو دفاعيا عسكريا، لكن لا بد من مراعاة تحديات ومخاطر ذلك، فعندما يصبح الذكاء الاصطناعي أكثر تقدما، فإنه من الممكن أن يشكل خطرا كبيرا لا يمكن معرفة آثاره السلبية في وقتها، ولا يمكن في كثير من الأحيان التصدي له. وهناك عديد من الطرق التي يمكن أن تشكل بها أنظمة الذكاء الاصطناعي مخاطر واسعة النطاق أو تسهم فيها. في هذا المقال، سأستعرض بعضا من تلك المخاطر والآثار المترتبة على تطوير مثل هذه التقنيات واستخدامها، والتي قد تواجه المجتمعات عموما، وما التحديات التي لا بد من مواجهتها وقبولها، للتصدي لمثل هذه المخاطر، وكيفية التعامل معها بشكل استباقي للسيطرة عليها.

إن موضوع المخاطر المحتملة والمتعلقة بالتقدم السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي أصبح من الموضوعات المهمة المتداولة في الوقت الحاضر، وهي كغيرها من التقنيات والتكنولوجيا، تعد أنظمة وتقنيات مفيدة للغاية، لكن قد تظهر لها مخاطر وآثار جسيمة لأسباب وعوامل عدة، منها الرغبة في النفوذ أو السيطرة، أو بسبب ضغوط تنافسية، أو غيرها من العوامل الأخرى. ولعل من بين هذه المخاطر –على سبيل المثال– صعوبة تحقيق التحكم الكامل عليها، لكونها يمكن أن تتطور بشكل سريع وغير متوقع وتتجاوز التوقعات البشرية لها، وذلك قد يؤدي إلى حدوث أعمال أو قرارات غير مرغوب فيها أو ضارة وخطيرة، كزراعة تقنيات الشرائح الإلكترونية الذكية في أدمغة البشر من شركة نيورالينك، والمخاوف والمخاطر من جراء ذلك، كما يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأنشطة الإجرامية والخداعية، مثل الاحتيال الإلكتروني، والاختراقات السيبرانية، والتضليل الإعلامي، والتلاعب بالأسواق الاقتصادية، وغيرها من الأنشطة غير القانونية وغير الأخلاقية، ما قد يصعد الجريمة ويعقد الجهود في مكافحتها. ومن الأمثلة أيضا، مع تزايد الكم الهائل من البيانات التي تتعامل معها أنظمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، يمكن أن تتعرض هذه البيانات للاختراق أو الاستغلال غير المشروع، وذلك سيشكل تهديدا واضحا للخصوصية والأمان.

كما أن الاعتماد الكبير على الذكاء الاصطناعي في النظم الحيوية الحساسة يؤدي إلى تهديد الأمان والسلامة العامة، والاعتماد الزائد على هذه التقنيات قد يتسبب أيضا في تقليل التحكم البشري في كثير من العمليات واتخاذ القرارات، وهذا بالتالي قد ينتج عنه كثير من الأخطاء أو الأعمال غير المرغوب فيها أو غير المتوقعة أو صعبة الحل.

وبدأ كثير من المراكز البحثية والمنظمات غير الربحية في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي وأنظمته، استشعار هذه المخاطر والتحديات، مثل مركز أمان الذكاء الاصطناعي في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا، وعملت على تحديد نوعية مجموعة من المخاطر، وأثر استخدام مثل هذه التقنيات والأنظمة الخاصة بالذكاء الاصطناعي، والآثار المترتبة على ذلك، ونشرت عبر موقعها الإلكتروني أمثلة متعددة لتلك المخاطر، شملت خطورة بناء تقنيات وأنظمة ذكاء اصطناعي تدميرية، كالأسلحة الكيميائية والبيولوجية وغيرها، لغرض بسط النفوذ والسيادة، وما يترتب على ذلك من فقدان الأمن والاستقرار، وبدأت مثل هذه المراكز والمنظمات بالعمل على تطوير وتصميم معايير وأساليب لضمان وتعزيز سلامة هذه الأنظمة وتبني بنيات تحتية ومسارات في أمان الذكاء الاصطناعي.

ولمواجهة هذه التحديات والمخاطر، لا بد من وضع قوانين وسياسات وأنظمة، تضبط مسار هذه التقنيات وتعمل على حوكمتها لتجنب الوقوع في مخاطرها التي سبق ذكرها، وأن تكون هذه الأنظمة والقوانيين قابلة للتحديث والتطوير ما بين فترة وأخرى. لذا نجد أخيرا أنه في الولايات المتحدة التي تعد رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي ومنافسا قويا على هذه الساحة، قام مكتب البيت الأبيض لسياسات العلوم والتكنولوجيا بتحديث خططه الاستراتيجية الوطنية للبحث والتطوير في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك لأول مرة منذ 2019، والتي في ضوئها تم تحديد الأولويات والأهداف الرئيسة للاستثمارات الفيدرالية في البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي، وتم من خلالها التأكيد على أهمية إدارة المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وخدمة المصلحة العامة، وحماية الحقوق والسلامة، وتعزيز القيم الأخلاقية. وشمل هذا التحديث استراتيجيات عدة، منها: فهم ومعالجة الآثار الأخلاقية والقانونية والمجتمعية للذكاء الاصطناعي. ضمان سلامة وأمن أنظمة الذكاء الاصطناعي. قياس وتقييم أنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال معايير قياسية.

كما اشتملت على ضرورة تسخير الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة الحياة، ووضع نهج مبدئي ومنسق ومحكم للتعاون الدولي في أبحاث الذكاء الاصطناعي. محليا، ولكون تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن تداولها عبر شبكات الإنترنت، فهناك دور كبير وتحد أكبر على عاتق الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا"، والمركز الوطني للذكاء الاصطناعي، وهيئة التحول الرقمي، وغيرها من الجهات المعنية، لوضع آلية محكمة وسن أنظمة وقوانين محلية لضبط عمليات استخدامها ومتابعتها ومراقبتها كحلول استباقية للحد من أخطارها وآثارها السلبية.

وأرى كذلك أن معالجة هذه المخاطر تتطلب أن يكون هناك تعاون دولي لتطوير أطر وقوانين وأخلاقيات واضحة للتعامل مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، حتى يكون هناك توازن بين استفادة المجتمع من فوائد هذه التقنيات والأنظمة، وفي الوقت نفسه تحقيق الحماية اللازمة من مخاطرها المحتملة.

بعض التعريفات المختصرة للذكاء الاصطناعي.

أولاً: تعريف الذكاء الاصطناعي: لا يوجد تعريف شامل جامع مانع للذكاء الاصطناعي، إلا إنهُ تم تعريفه بأنهُ ''علم وهندسة صناعة الآلات الذكية'' او ''فرع علوم الحاسوب الذي يهدف الى إنشاء ألآت ذكية'' حيث ان الذكاء الاصطناعي كمفهوم، يصعب تعريفهُ بدقة، فهو الجزء الحسابي الذي يمنح القدرة على تحقيق الاهداف حولنا – الذكاء الاصطناعي– ما هو الا نظام يفكر بمنطقية.

الاتجاه الرابع: صرح بأن الذكاء الاصطناعي هو نظام يحاكي أو يمثل المنطق في التفكير. وهذه الاتجاهات لم تتفق على تعريف معين ولهذا هناك اختلاف في التوصل إلى تعريف محدد يكون جامع لمعنى الذكاء الاصطناعي .

–وهذه الاتجاهات لم تتفق على تعريف معين ولهذا هناك اختلاف في التوصل إلى تعريف محدد يكون جامع لمعنى الذكاء الاصطناعي. ومن التعريفات نجد أن الذكاء الاصطناعي هو أحد العلوم المتفرعة عن علم الحاسوب، وهو العلم المعني بجعل الحواسيب تقوم بمهام مشابهة – وبشكل تقريبي – لعمليات الذكاء البشرية منها: التعلم، والاستنباط، واتخاذ القرارات.

وهناك تعريف أخر يطلق على علم من أحدث علوم الحاسب الآلي، وينتمي هذا العلم إلى الجيل الحديث من أجيال علوم الحاسب الآلي ويهدف إلى أن يقوم الحاسب بمحاكاة عمليات الذكاء التي تتم داخل العقل البشري، بحيث تصبح لدى الحاسوب المقدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات بأسلوب منطقي ومرتب وبنفس طريقة تفكير العقل البشري. وفي هذا تكون هناك حاجة إلى ضروريات وهي:

1- نظام بيانات يستعمل فيه تمثيل المعلومات والمعرفة.
2- الخوارزميات: من اجل رسم طريقة لهذه المعلومات.
3- لغو البرمجة: من أجل تمثيل كل من المعلومات والخوارزميات.

ومن خلال ما تقدم، فإنهُ يمكن للباحث تعريف الذكاء الاصطناعي بأنهُ ''تطبيقات ذكية تعتمد التفكير الذاتي المتطور لغرض القيام بعمل معين بصورة مستقلة عن تدخل الانسان بناءً على معلومات وبيانات مزودة بها من قبل الانسان''، ذلك ان الغاية الاساسية للذكاء الاصطناعي، هو فهم العملية الذهنية الشائكة التي يقوم بها العقل

البشري، اثناء التفكير، وترجمة هذه العمليات الى عمليات حسابية تؤدي الى زياده قدرة الحاسب الآلي على حل العمليات الشائكة.

أهمية الدراسة:

تتناول بيان احكام هذا الموضوع، الذي بدأ استعماله بشكل متسارع، دون بيان الإطار القانوني للمسئولية المدنية والجنائية التي تسببها أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة مع المميزات التي يتمتع بها الذكاء الاصطناعي كقابليته للتعلم والتطور والاستقلال، حيث ان أنظمة الذكاء الاصطناعي اصبحت تمثل مشكلة قانونية حقيقة، تستحق الدراسة والمتابعة من المختصين ، وبيان الاحكام الخاصة بها، **السؤال هنا** ما هي البدائل التي وضعتها التشريعات المقارنة لمواجهة قصور القواعد القانونية في المسئولية المدنية والجنائية. من خلال هدا الموضوع المهم.

مشكلة الدراسة :

ان مشكلة موضوع الاطار القانوني للذكاء الاصطناعي، وهي أن أنظمة الذكاء الاصطناعي قد اقتحمت حياة البشر السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، واصبحت هي التي تعمل وتفكر وتجد الحلول نيابة عن الانسان، لذا يثور التساؤل التالي: على من تقع المسئولية المدنية والجنائية التي تسببها أنظمة الذكاء الاصطناعي؟ وهل تكفي القواعد القانونية الخاصة بهاتين المسئوليتين ليتم تطبيقها على ما تسببه أنظمة الذكاء الاصطناعي من ضرر أو جريمة؟ أم يجب ان تكون هناك تشريعات خاصة تتناول مسألة تنظيم الاحكام الخاصة بأنظمة الذكاء الاصطناعي؟

منهجية الدراسة:

يجب اثراء الفكر القانوني والوقوف على مواطن الضعف والقوة في تشريعاتنا الوطنية، يجب ان تكون هناك مقارنة بين التشريعات المختلفة محل هدا الموضوع، لغرض الوقوف على أوجه التشابه، والاختلاف بين تشريعات هذه الدول الأخرى ، للوصول الى أفضل النظم التي يمكن الاستفادة منها وتطبيقها في المجال القانوني.

المطلب الاولً : التطور التاريخي لأنظمة الذكاء الاصطناعي:

إن التطور الحاصل في مجال أنظمة الذكاء الاصطناعي، يفرض في ذات الوقت تطور اخلاقي وتشريعي، من اجل وضع القوانين والتشريعات التي تواكب التطور الحاصل في مجال أنظمة الذكاء الاصطناعي، اذ ان الحاجة اصبحت ملحة وضرورية الى وضع تشريعات تنظم عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي، إذ بدأ الاهتمام بالجانب الاخلاقي و كذا الجانب التشريعي لمواجهة المخاطر الناتجة عن عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي على الانسان، حيث ان أنظمة

الذكاء الاصطناعي يجب ان يحكمها مبدأ هام، في إنها تبقى خاضعة لسيطرة البشر، بالرغم من تمتعها بقدراتها وامكانياتها، وهنا ظهرت قوانين ‘‘الروبوتات الثلاث’’ او قوانين ‘‘اسيموف’’ والتي يفرض من خلال هذه القوانين، ضوابط حول كيفية برمجة وصنع وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي، ومن هذه المبادئ الاخلاقية مبدأ ‘‘التزام أنظمة الذكاء الاصطناعي بعدم إيذاء البشر’’، من اجل ضمان عدم قيامها بأي فعل او سلوك يمثل تهديداً للبشر، كذلك مبدأ ‘‘سيطرة الإنسان على أنظمة الذكاء الاصطناعي’’، اي إنهُ في جميع الاحوال يجب ان تبقي أنظمة الذكاء الاصطناعي تعمل تحت سيطرة الانسان، دون السماح لها بالعمل الذاتي، في سبيل تفادي وقوع أي سلوك يشكل جريمة، او اي فعل يسبب ضرراً للغير، ايضاً ‘‘التزام أنظمة الذكاء الاصطناعي بالمحافظة على بقائها، اي الحفاظ على نظم الذكاء الاصطناعي وتحديثها وتطويرها مع مراعاة المبادئ السابقة، وبالرغم من اهمية هذه المبادئ، إلا إنهُ كنتيجة طبيعية لتطور أنظمة الذكاء الاصطناعي فقد حرصت العديد من التشريعات على وضع مبادئ اخلاقية تتلاءم مع التطورات الجديدة، حيث اصدرت منظمة الذكاء الاصطناعي في العام 2018، عدداً من المبادئ التوجيهية الاخلاقية، للذكاء الاصطناعي، منها مبدأ ‘‘عدم التحيز ، ومبدأ المسائلة والمسؤولية.

ومبدأ العدل ، ومبدأ الصدق ، وان تكون جديرة بالثقة، اما بالنسبة لموقف الاتحاد الاوروبي، فقد عمد ايضاً الى وضع العديد من التوصيات بشأن قواعد القانون المدني المطبقة على أنظمة الذكاء الاصطناعي، وكان ذلك في العام 2017، كما صدرت في العام 2019، مجموعه من الإرشادات حول الكيفية التي يجب على الحكومات والشركات اتباعها عند تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

ثانياً: التطور التشريعي لنظام الذكاء الاصطناعي:

رغبة من المشرع الفرنسي، وكذلك المشرع الاوروبي، لمواكبة التطور الهائل في مجال التكنولوجيا، فقد عمدت الكثير من التشريعات الى اصدار قوانين خاصة بالروبوتات والذكاء الاصطناعي، حيث اصدر المشرع الأوربي في العام 2017، قانون خاص بالروبوتات، الغى فيه وصف ‘‘الشيء’’ بالنسبة للروبوت، واستخدم مصطلح ‘‘النائب الالكتروني او الإنساني’’، ثم اصدر الاتحاد الاوروبي في عام 2019، مجموعة إرشادات حول بيان كيفية تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي سابق الإشارة اليها، اما الولايات المتحدة الامريكية، فقد اصدرت قانون ‘‘مستقبل الذكاء الاصطناعي وآفاقهُ في العالم’’ في العام 2017، وهو أول قانون يتمحور حول نظم الذكاء الاصطناعي، اما بالنسبة لموقف المشرع البريطاني فقد تم تعيين لجنة مختارة حول الذكاء الاصطناعي، من قبل مجلس اللوردات في العام 2017، للنظر في الآثار الاقتصادية والاخلاقية والاجتماعية في مجال الذكاء الاصطناعي، في حين نجد ان البرلمان الاوروبي في العام 2018، اقترح على الدول الاعضاء في الاتحاد، وضع تشريع بشان الجوانب القانونية لتطوير استخدام الروبوت والذكاء الاصطناعي، ثم اصدر الاتحاد الأوروبي نصوصاً تكميلية، للائحة الأوروبية العامة لحماية

البيانات الشخصية، التي تضع اطاراً للتدفق الحر للبيانات غير الشخصية في الاتحاد الأوروبي رقم 1807 لسنه 2018، بينما نجد إن المشرع المصري، قد صدر عن مجلس الوزراء القرار المرقم 2889 لسنه 2019، حول إنشاء مجلس وطني للذكاء الاصطناعي، يختص بوضع الخطط الوطنية حول الذكاء الاصطناعي، وتنفيذها، ومتابعتها، وتحديثها، لكي تتماشى مع التطورات الدولية(16) كما نجد ان دولة الإمارات العربية المتحدة، قد وضعت العديد من المبادئ والإرشادات حول أنظمة الذكاء الاصطناعي، وضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: المسئولية القانونية الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي.

تتقدم تكنلوجيا الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في حياتنا اليومية في شتى المجالات، كالمجال الطبي والعسكري والقانوني والرياضي وغيرها من المجالات الأخرى، حيث يمكن ان تنجز هذه التكنلوجيا عملها بدقة وسرعة هائلة، إلا أنهُ يمكن ان تتسبب في أضرار جسيمة، وفي هذه الحال يصعب تحديد الشخص المسؤول عن هذه الأضرار، لذا سوف يبين الباحث في هذا الجزء من الدراسة، تصورات حديثة للمسئولية بعد بيان احكامهما في مجال الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثالث: المسؤولية المدنية الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي.

كان لموضوع المسؤولية المدنية، محلاً لاهتمام متزايد في الفقه الفرنسي، سواء كانت المسؤولية تعاقدية او التقصيرية، فاذا كانت أنظمة الذكاء الاصطناعي تقوم على اساس رابطة عقدية، كانت المسؤولية عقدية، اما المسؤولية التقصيرية فإنهُا تقوم على الافعال الضارة.

ومن الناحية القانونية فإن فكرة المسؤولية المدنية، تقوم على عنصر الادراك، وهو كمال العقل والبلوغ، لذا فإن الشخص يكون مسؤول عن تصرفاته، حينما يرتكبُ فعلاً يخالف به القانون، ويرتب ضرراً للغير، فلا تقوم المسئولية دون إدراك، فالأمر يرتبط بالذكاء والإدراك والوعي.

وقد نص المشرع العراقي في م (202) من القانون المدني على إنهُ ‘‘كل فعل ضار بالنفس من قتل او جرح او ضرب او اي نوع أخر من انواع الايذاء يلزم بالتعويضات من احدث الضرر’’(20)، كما تنص م (204) من ذات القانون على إنهُ ‘‘كل تعدٍ يصيب الغير بأي ضرر غير ما ذكر في المواد السابقة يستوجب التعويض’’(21).

المطلب الرابع: حمايه المستهلك في ظل الذكاء الاصطناعي.

المستهلك: ‘‘هو الشخص الطبيعي او المعنوي الذي يتزود بسلعة او خدمة بقصد الإفادة منها’’(30)، وتهدف قوانين حمايه المستهلك الى تحديد القواعد العامة، التي تحرص على حماية المستهلك بوصفه الطرف الضعيف في

الرابطة العقدية، كالالتزام بمطابقة السلع والخدمات للمواصفات المطلوبة، وقد نتج عن التطور العلمي، منتجات وسلع وخدمات يغلب عليها طابع التعقيد، غيّر من طبيعتها وطبيعة الاضرار التي تسببها للمستهلك، ليجد الاخير نفسه في علاقة عقدية تفتقد الى التوازن، لذا ظهرت الحاجة ملحة الى حماية المستهلك في ظل زيادة استعمال واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي.

حيث نصت قوانين الاستهلاك على واجبات المحترف تجاه المستهلك، من اجل توفير اكبر قدر ممكن من الحماية، فقد حددت المواد القانونية في بعص البلدان العربية من قانون حماية المستهلك من الواجبات التي يجب على المستهلك الأخذ بها ، وكذلك نص المشرع على التزام المجهز في المادة القانونية من قانون حماية المستهلك رقم (1) لسنة 2010، وأهم هذه الالتزامات وهو تزويد المستهلك بالمعلومات الاساسية حول تقدير الاخطار المرتبطة باستعمال الخدمة أو السلعة، وان يبين الطريقة المناسبة لاستعمال هذه السلع والخدمات، وكذلك التحذير من مخاطر الاستعمال المخالف منها .

الخاتمة:

بيان ماهية أنظمة الذكاء الاصطناعي، حيث تم تعريفه بأنه ''علم وهندسة صناعة الآلات الذكية'' وان أنظمة الذكاء الاصطناعي مرت بمراحل تاريخية أدت الى تطوره ووصوله الى الحالة التي عليها اليوم ، كما ان التشريعات قد عمدت الى اصدار قوانين خاصة بأنظمة الذكاء الاصطناعي وان هذه القوانين دائما ما تأتي بأحكام قانونية ادق من القوانين السابقة وبهذه الكيفية تطورت تشريعات الذكاء الاصطناعي، وقد كانت المسئولية الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي محل اهتمام التشريعات المقارنة ، لغرض تحديد على من تقع تلك المسئولية سواء كانت مدنية ام جنائية، وان بعض التشريعات محل الدراسة ترى بان القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني تكفي ليتم تطبيقها على أنظمة الذكاء الاصطناعي ، كما بين الباحث في هذه الدراسة تعريف المستهلك الذي تم تعريفه بأنه '' هو الشخص الطبيعي او المعنوي الذي يتزود بسلعة او خدمة بقصد الإفادة منها''، وهو ما جاء به المشرع العراقي في م (1) من قانون حماية المستهلك، كما بيَّن الباحث كيفية توفير حماية قانونية للمستهلك، وان دخول أنظمة الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات قد يؤدي يسبب ضرر، وهو ما يستوجب تحديث التشريعات الوطنية والدولية من اجل إصدار تشريعات تنظم عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي .

النتائج:

1- إن عدم وضع تعريف شامل ومانع وجامع، يؤدي الى اختلاف الفقه والمشرع في تحديد المعنى الحقيقي والدقيق لمفهوم (أنظمة الذكاء الاصطناعي)، كما ان التطورات التكنلوجية تؤدي الى قيام بعض التشريعات الى إصدار قوانين او تعليمات تنظم من خلالها عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي.

2- في ظل غياب تشريعات، تتناول مسألة تنظيم عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي، فأن العمل يجري في المحاكم المختصة على تطبيق القواعد العامة في المسئولية المدنية والجنائية، على ما ينتج عن عمل الذكاء الاصطناعي من ضرر او جريمة، لتلافي إفلات المجرمون الجدد من العقاب .

التوصيات:

1- على التشريعات الحديثة بما فيه التشريع ليبي ، ان ينتفض من السبات الذي يسيطر على التشريعات الليبية منذ عقود من الزمن، وان يدرك ان مع التطورات التكنلوجية، اصبحت هناك ضرورة حتمية لتطوير واصدار تشريعات جديدة، ومنها تشريعات تتناول بالتنظيم عمل "أنظمة الذكاء الاصطناعي ".

2- ضرورة ايقاع العقوبة على الروبوت او حتى مستخدمي تطبيقات الذكاء الاصطناعي المسبب للضرر او الجريمة، عن طريق اتلافه، وعدم الاكتفاء بفرض الغرامة او التعويض على الشخص الذي يتحكم في هذا النظام الذكي.

وعلى الرغم من أن هذه التكنولوجيا تستخدم -في أغلب جوانبها- لخدمة الأنسان، فإنها قد تخدم مصالح معاكسة في حال وقوعها في الأيادي الخطأ.

وفي الأخير، يبقى استعمال الذكاء الاصطناعي رهانا حتميا يوجب على الدول إدخاله واعتماده مع الآخذ بعين الاعتبار الاستخدام الإيجابي وتقنيات تحميه من الاستعمال السلبي لهذه التقنية للحد من مخاطرة.

المصادر والمراجع:

أولاً: باللغة العربية:

الكتب:

- آلان بونيه، الذكاء الاصطناعي (واقعه ومستقبله) ترجمة علي صبري، عالم المعرفة، سلسلة يناير 1978، 1993.
- عائشة بنت بطي، مبادئ وإرشادات أخلاقيات الذكاء لاصطناعي، دبي الذكية، الأخلاقيات، الإمارات العربية المتحدة، 2019.
- محمد حسين عبد العال، مفهوم الطرف الضعيف في الرابطة العقدية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 2007.
- ياسر محمد اللمعي، المسئولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي ما بين الواقع والمأمول، كلية الحقوق – جامعة طنطا''، مصر.

الرسائل:

- كريستيان يوسف، المسئولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير في القانون الخاص، الجامعة اللبنانية، 2020.
- كريم علي سالم، حق المستهلك في العدول، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير –كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، 2018.

ثالثاً: البحوث:

- احمد فتحي الخولي، المسئولية المدنية الناتجة عن الاستخدام غير المشروع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، الديب فيك نموذجاً، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، عدد36، أكتوبر، 2021.
- عبد الرزاق وهبه سيد احمد محمد، المسؤولية المدنية عن اضرار الذكاء الاصطناعي، دراسة تحليلية، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة، عدد 43، 2020.
- عبدالله احمد مطر، المسئولية الجنائية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية.

- كريم علي سالم، الالتزام بالمطابقة في التشريع العراقي، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، مجلد2، عدد24، 2021.
- محمد السعيد السيد محمد، نحو إطار قانوني شامل للمسئولية المدنية من أضرار نظم الذكاء الاصطناعي غير المراقب، المؤتمر الدولي السنوي العشرون، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، مصر، 2021.
- محمد صديق محمد وساره احمد حمد، قواعد المسئولية التقصيرية الشخصية بين القوانين العراقية والقوانين المعاصرة، مجلة الرافدين للحقوق، مجلد15، عدد2، السنه17، 2011.
- محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسال، الشخصية والمسؤولية- دراسة تأصيلية، مقارنة مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنه 6، عدد4.
- منصور حاتم محسن واسامه شهاب احمد، نطاق التزام المنتج بتتبع منتجاته، دراسة مقارنة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية، عدد 4، لسنة 12، 2010.